(المـادة الثالثة عشرة)

١ ــ يبدأ تنفيذ هـــذا الاتفاق بصفة مبدئية من تاريخ التوقيع عليه ويعمل به بصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويظل ساريا لمدة خمس سنوات تجدد إلى فترات أخرى كل منهـا لمدة خمس سنوات ما لم يخطر أحد الطرفان المتعاقدان الآخر كتابة وانتهاء العمل به قبل إنتهاء فترة الخمس سنوات بستة أشهر .

٢ ــ يمكن لكل من الطرفين المتعاقدين تعديل هذا الاتفاق .

واشهادا على ذلك وقع المذكورون أدناه والمفوضون عن حكومتيهما على هذا الاتفاق .

حرر فى القـاهرة فى ١٢ فبراير ١٩٧٦ من نسختين أصليتين العربية والنيبالية والانجليزية ولكل نص نفس الحجية . وفى حالة الاختلاف يرجع للنص الانجليزى .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	مملكة نيبـال
السيد نائب رئيس الوزراء	السيد وزير الخارجية
ووزير الخارجية	

وزارة الخـارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع عـــلى القرار الجمهورى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتـاريخ ١٩٧٦/٥/١ بشأن الموافقة على الاتفاق الثقافى والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة نيبـال والموقع فى القاهرة بتـاريخ ١٩٧٦/٢/١٢ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهـــورية بتـاريخ ١٩٧٦/٥/٣ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية الاتفاق الثقـافى والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة نيبال والموقع فى القاهرة بتـاريخ ١٩٧٦/٢/١٢ ويعمل به إعتبارا من ١٩٧٦/٥/٣ م

تحريرا فى ٢١ صفر سنة ١٣٩٧ (٩ فبراير سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٠١ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على برتوكول الدورة الثانية للجنـــة الوزارية المصرية الإيرانية المشـــتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى الموقع فى الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على برتوكول الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الايرانية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى والموقع فى الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧ وذلك التحفظ بشرط التصديق م

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (٢١ أغسطس سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

برتوكول

الدورة الثانية للجنة الوزارية

المصرية / الإيرانية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى

انعقدت الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية / الايرانية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى فى الاسكندرية فى الفترة من ٥ يوليو إلى ٧ يوليو سنة ١٩٧٦ وقد رأس الوفد الايرانى صاحب السعادة فروخ نجم عبادى وزير الصناعة والتعدين ، ورأس الوفد المصرى صاحب السعادة الدكتور محمد زكى شافعى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

ويوضح الملحقان (١ ، ٢) المرفقان أسماء أعضاء الوفدين .

وقد عبر الجانبان عن إرتياحهما للتعاون الودى والمثمر الذى تما منذ اجتماع الدورة الأولى للجنة المصرية / الايرانية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى . وقد أكد الجانبان عزمهما على تقوية وتدعيم الروابط بين البلدين .

أدرك الجانبان أن إنشاء بنك مصر / إيران للتنمية والشركة المشتركة للمقاولات والشركة المشتركة للاستشارات الهندسية والشركة المصرية / الإيرانية للملاحة وشركة مصر / ايران للنسيج (ميراتكس) ، هم من أهم الإنجازات التى تحققت كنتيجة للجهودات المنسقة بين كل من الجانبين خلال العامين الأخيرين .

وقد استعرضت اللجنة مجالات التعاون التالية :

التعاون الاقتصادى :

١ ـ أبدت اللجنة ارتياحها للخطوات التى اتخذت لانشاء شركة مصر/إيران للنسيج كما ذكرت مايلى :

(ا) تم التعاقد على الأرض .

(ب) فيما يختص بالآلات والمعدات ، قد طرحت المناقصة فى فبراير سنة ١٩٧٦ وتم تلقى العطاءات فى يونيو سنة ١٩٧٦ وسيتخذ القرار النهائى فى نهاية أغسطس سنة ١٩٧٦

(ج) أبرم عقد مع شركة مصر / إيران للاستشارات الهندسية لإعداد المستندات والتصميمات الخاصة بها . وقد قامت شركة مصر / إيران للمقاولات بعمل الدراسات المبدئية ومن المنتظر أن تتخذ القرار النهائى فى هذا الشأن فى أغسطس سنة ١٩٧٦ ومن المتوقع أن تستغرق فترة التشييد عامين تبدأ من سبتمبر سنة ١٩٧٦

(د) تمت الموافقة المبدئية من السلطات المختصة على إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية .

٢ ـ أعربت اللجنة عن ارتياحها للعمل والتقدم الجوهرى الذى قام به الطرفان فيما يتعلق بالإعداد لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المصرى / الإيرانى المشترك للسماد والذى يهدف إلى إنتاج الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية .

اتفق الجانبان على ضرورة أن يتم تنفيذ المشروع على أساس المساعدة المحددة التى تقدمها الحكومة المصرية لتضمن له الفاعلية الاقتصادية والنجاح فى المستقبل .

وبناء على هذا المفهوم العام فقد اتفق على البدء الفورى على تأسيس شركة مشتركة على أساس المناصفة والتى سيعهد لها عمل الدراسات المتعلقة بهذا المشروع والعمل على تقديم التقرير النهائى إلى كل من الطرفين لإمكان اتخاذ القرار النهائى .

٣ ـ بغرض استخدام الطاقات العاطلة الموجودة فى بعض الصناعات المصرية وافقت إيران على أن تمد بنك مصر / إيران للتنمية بقرض تجارى قيمته ١٥ مليون دولار أمريكى كرصيد متجدد ليستخدم فى الصناعات التالية :

(ا) صناعة السكر .

(ب) صناعة النسيج .

(ج) صناعة الألومنيوم .

(د) صناعة الألكترونيات .

٤ ـ جدد الجانب المصرى دعوته لإيران للمساهمة فى تأسيس خط الأنابيب الثانى الذى يصل خليج السويس بالبحر المتوسط .

وقد اتفق على أن إمكانية تنفيذ خط الأنابيب سوف تحتاج لمزيد من الدراسة المستفيضة .

٥ ـ رحبت إيران بدعوة مصر لإقامة منفذ تجارى وصناعى لها على ساحل البحر الأبيض المتوسط فى الأراضى المصرية بما يشمله من تسهيلات للموانى .

وقد اتفق الجانبان على أن هذا الموضوع سوف يدرس مستقبلا بمعرفة الهيئات المعنية فى كلا البلدين .

٦ ـ قدم الجانب المصرى قائمة بالمشروعات المناسبة التى يمكن إقامتها على أساس مشترك بين البلدين والتى يتوقع أن تدرسها إيران وسوف تزود مصر بوجهة نظر الجانب الإيرانى فى المستقبل القريب .

التجارة :

١ ـ استعرضت اللجنة التقدم فى مجال التجارة وأشارت أن عقد تسليم ألف سيارة أتوبيس من إيران لمصر جارى تنفيذه كما أعربت اللجنة عن ارتياحها لزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين .

اقتنعت اللجنة بأهمية زيادة العلاقات التجارية فى تقوية الروابط بين البلدين وأعربت عن أملها فى أن تتم لقاءات بين ممثلى القطاع الخاص فى كلا البلدين مما سيساهم بفاعلية فى زيادة تبادل السلع والمنتجات الإيرانية والمصرية .

وأشادت اللجنة بالجهود التى بذلت من غرفتى التجارة فى كل من البلدين نحو إنشاء غرفة تجارية مشتركة .

٢ ـ و بصدد الرغبة الأكيدة لتنمية التجارة على أساس ثنائى ومتعدد الأطراف فقد اتفق الطرفان على بذل الجهود المشتركة و بالتعاون مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر فى آسيا وأفريقيا بهدف مضاعفة القدرات التجارية والصناعية والزراعية لهذه المناطق لصالح ورفاهية شعوب هاتين القارتين .

٣ ـ أبدى الجانب المصرى اهتمامه بأن يستورد من إيران آلات ومعدات وأدوات ومعدات لبناء الطرق لاستخدامها فى برامج التعمير والتصنيع .

٤ ـ أعرب الجانبان عن ارتياحهما بشأن تكوين الشركة المصرية الإيرانية للملاحة والتى كان لها نشاطا فعليا فى مجال تجارة السلع . و بهدف مزيد من الدعم لهذا المشروع المشترك الجديد فقد اتفق الجانبان على زيادة رأس مال الشركة لتبلغ قيمته الإجمالية مبلغ ٣ مليون دولار أمريكى . على أن يعمل الجانب الإيرانى الترتيبات لإتاحة مبلغ ٢ مليون دولار أمريكى للشركة المذكورة بالشروط التجارية من خلال بنك مصر/إيران للتنمية .

وقد عبر الجانب المصرى عن استعداده لمساعدة شركة الملاحة بأن يسند إليها عمليات نقل سلع أساسية معينة .

٥ ــ ولمزيد من تقوية قدرة شركة الملاحة على النقل ، فقد أوصى الطرفان بأن تتعاون الشركة المذكورة مع بنك مصر / إيران للتنمية للبدء الفورى للدخول فى مناقشات مع المؤسسات الرئيسية لبناء السفن لشراء ٦ سفن بالأجل كما هو مشار إليه بدراسة الجدوى . وعلى أن تقدم نتائج هذه المناقشات إلى كل من الطرفين . وعقب ذلك ستنعقد لجنة فرعية لإتخاذ القرار النهائى فى هذا الشأن .

تعمير بور سعيد :

اتفق الطرفان على أن يقوم الجانب المصرى بالتعاون مع شركة مصر/إيران للاستشارات الهندسية بإعداد تقارير الصلاحية المناسبة والخاصة بالمشروعات الفردية الواردة فى الإطار الشامل لتعمير بور سعيد ، وعلى تقديم هذه التقارير إلى بنك مصر / إيران للتنمية فى خلال أسبوعين من تاريخ توقيع هذا البروتوكول .

وبناء على تأكيد صلاحية المشروعات الفردية ، فإن البنك سيقدم التقارير مرفق بها توصياته إلى الحكومة الإيرانية لدراستها .

ستحول المشروعات التى ستتم الموافقة عليها إلى بنك مصر / إيران للتنمية الذى سيقوم أساسا باتخاذ الخطوات اللازمة لتمويل كل من تلك المشروعات ، والشركتين المشتركتين المذكورتين سيعهد إليهما بالتنفيذ .

الكهرباء والطاقة :

قبل الجانب الإيرانى اقتراح الجانب المصرى بشأن تكوين لجنة فرعية مشتركة إيرانية مصرية للطاقة والأمور المتعلقة بها ، على أن تجتمع بانتظام وبالتناوب فى كل من إيران ومصر . وستكون تلك اللجنة على مستوى نائب وزير .

وسوف يتم تبادل أسماء رؤساء الوفدين للجنة الفرعية خلال شهرين من تاريخ توقيع هذا البروتوكول .

وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر كلا الطرفين عن ارتياحهما لزيارة الوفد المصرى لإيران والتى ستتم خلال هذا الشهر لمناقشة إمكانيات زيادة التعاون فى هذا المجال .

السياحة :

أما فى مجال السياحة ، فقد أعربت اللجنة عن إرتياحها لإنشاء رحلات طيران منتظمة عن طريق الخطوط الإيرانية ما بين طهران والقاهرة .

وتأمل اللجنة أن يكون الاتفاق الحديث الذى وقع بين ممثلى المؤسسات المعنية سيزيد من التعاون بين البلدين فى مجال السياحة

القوى العاملة :

أشارت اللجنة إلى أنه يوجد امكانيات للاستفادة بالعمال المصريين المهرة فى إيران وخاصة فى مجال الطب ، الهندسة ، التشييد .

وقد اتفق على أن المعلومات المتعلقة باحتياجات إيران من هؤلاء العمال المهرة فى مصر وإمكانية توافرهم سوف يتم تبادلها خلال شهرين من تاريخ توقيع هذا البروتوكول .

سوف تعقد الدورة القادمة للجنة المشتركة فى إيران فى عام ١٩٧٧

تم فى الاسكندريه فى ٧ يوليو سنة ١٩٧٦ من أصلين متطابقين باللغة الانجليزية لكل منهما نفس الصفة القانونية .

رئيس الوفد المصرى	رئيس الوفد الايرانى
الدكتور محمد زكى شافعى	فروخ نجم عبادى
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى	وزير الصناعة والتعدين
لجمهورية مصر العربية	لحكومة إمبراطورية إيران

الوفد الإيرانى

السيد / فروخ نجم عبادى ، وزير الصناعة والتعدين .

السيد / بهرام بهزامى ، سفير إيران فى مصر .

السيد / أبو الحسن مربابا ، المدير العام للتعاون الاقتصادى بوزارة الشئون الاقتصادية والمالية .

السيد / حسين جولى حجار زادة ، المدير التنفيذى للصناعات الوطنية للبتروكيماويات .

السيدة / بدرى نكفترات ، المسئولة عن شئون مصرف وزارة الخارجية .

السيدة / حورا مصلحى ، نائب مدير عام وزارة الصناعة والتعدين .

السيد / هرمز نفيسى ، خبير أول بوزارة الصناعة والتعدين .

السيد / كميل رسوليان ، خبير بهيئة التجديد والتنمية الصناعية .

السيد / مسعود هاشمى دلجهانى ، خبير اقتصادى بوزارة الشئون الاقتصادية والمالية .

الوفد المصرى

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى :

السيد / الدكتور محمد زكى شافعى ، وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

السيد / على جمال الناظر ، وكيل الوزارة لشئون التعاون الاقتصادى بوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

السيد / محمد عبد المنعم سرور ، مدير عام التعاون الاقتصادى بوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

السيد / محمد فريد زهيرى ، وكيل مدير عام التعاون الاقتصادى بوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

السيدة / فريدة فهمى محمد ، باحثة إقتصادية بوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

وزارة الصناعة والتعدين :

السيد المهندس / مرعى أحمد مرعى ، المستشار الفنى بوزارة الصناعة والمشرف على اتفاقية مصر / إيران .

السيد المهندس / حامد حبيب ، وكيل أول وزارة الصناعة والتعدين .

السيد المهندس / حسن عبد الفتاح ، نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع .

السيد المهندس / محمد كمال الزيادى ، رئيس الأمانة الفنية لشئون الصناعات المعدنية .

السيد المهندس / طه زكى ، رئيس مجلس إدارة شركة كيما .

السيد المهندس / شوقى النحاس ، رئيس الإدارة المركزية للاتفاقات الخارجية بالهيئة العامة للتصنيع .

السيد المهندس / كمال مسعود ، رئيس الإدارة المركزية للتخطيط بالهيئة العامة للتصنيع .

وزارة الكهرباء :

السيد المهندس / محمد ماهر أباظة ، وكيل أول وزارة الكهرباء .

وزارة الاسكان والتعمير :

السيد / محمود نبيه المنشاوى ، نائب رئيس الجهاز المركزى للتعمير .

وزارة البترول :

السيد المهندس / الشناوى محمد الشناوى ، رئيس شركة المشروعات الهندسية .

السيد المهندس / أمين يوسف ، نائب عام مؤسسة البترول .

وزارة التخطيط :

السيد / أحمد نصر الدين ، مدير عام التعاون الاقتصادى بوزارة التخطيط .

وزارة التجارة والتموين :

السيد / محمد عبد الحميد الشوربجى ، المستشار التجارى بوزار التجارة .

السيد / محمد المعتز عرفات ، السكرتير الثالث التجارى بوزارة التجارة .

وزارة الخارجية :

السيد منير حليم ، مستشار بوزارة الخارجية .

المؤسسة العامة للسياحة والفنادق :

السيد / أمين الجروانى ، نائب رئيس المؤسسة العامة للسياحة والفنادق .

السيد / فاروق أبو سعده ، مدير عام بالمؤسسة العامة للسياحة والفنادق .

صاحب السعادة

اعماء الى المشاورات التى تمت خلال الدورة الثانية للجنة المصرية الإيرانية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى . فإنه يسرنى أن أذكر مايأتى :

١ ــ تنتهز الحكومة المصرية هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للمساعدات الهامة التى تقدمها إيران لمصر عام ١٩٧٥ الخاصة بمشاكل ميزان المدفوعات المصرى . وقد ساهمت القروض التى قدمتها إيران فى هذا الشأن إلى حد كبير فى تخفيف جانب هام من العبء المالى الذى واجهته مصر خلال العام الأخير

٢ ــ تعتبر مصر أن الخطوات التى اتخذتها ايران فيما يتعلق بمد فترة استحقاق القسط الأول لمدة عام آخر لصفقة البترول الخام التى تمت فى عام ١٩٧٥ كرمز آخر من التعاون المخلص والتفاهم من إيران وذلك فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد المصرى .

المخلص

الدكتور محمد زكى شافعى

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى لجمهورية مصر العربية

صاحب السعادة

فروخ نجم عبادى

وزير الصناعة والتعدين ورئيس الوفد الإيرانى

وزارة الخارجية

قــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٧٠١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢١ بشأن الموافقة على بروتوكول الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الإيرانية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى الموقع فى الاسكندرية بتاريخ ٧ / ٧ / ١٩٧٦ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٠ ؛

قــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية بروتوكول الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الإيرانية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى الموقع فى الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٧/٧ م

تحريرا فى ٢١ صفر سنة ١٣٩٧ (٩ فبراير سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمى